المواضيع الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتابها

الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

٢٤/ تموز/ ٢٠١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

المحتوى

شؤون سياسية

- الطراونة: ذرائع إسرائيل بتدمير المنازل باطلة. ٤
- أوغلو يؤكد أهمية دور الوصاية الهاشمية في حماية مقدسات القدس. ٤
- مجلس الأمن يبحث مجزرة هدم المنازل بواد الحمص في القدس. ٥
- الفلسطينيون سيلغون الاتفاقيات مع الاحتلال رداً على هدم المنازل بالقدس المحتلة. ٨
- بحر: الاحتلال يرتكب جرائم حرب وتطهير عرقي ضد أهلنا في القدس. ١٠
- غرينبلات: صفقة القرن في ٦٠ صفحة وسيتم نشرها قريباً. ١١

شؤون سياسية/ إدانات هدم منازل في القدس

- تنديد دولي وعربي بهدم إسرائيل منازل مقدسيين. ١٥
- الخارجية التركية: هدم المنازل في القدس الشرقية عدوان يرمي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية. ١٧
- موسكو تدين هدم دولة الاحتلال منازل الفلسطينيين بالقدس. ١٧

اعتداءات

- ٨٠ مستوطناً وطالباً تلمودياً يقتحمون المسجد الأقصى. ١٨
- القدس: مستوطنون يعتدون على شاب في بلدة "سلوان". ١٨
- الاحتلال الإسرائيلي يبعد "مرابطة" مقدسية عن المسجد الأقصى ١٥ يوماً. ١٨

تقارير/ اعتداءات

- الاحتلال يغتال ١٦ طفلاً فلسطينياً منذ بداية ٢٠١٩. ١٩

فعاليات

- افتتاح ندوة "القدس" ضمن مهرجان جرس في المركز الثقافي الملكي.. اليوم. ٢١
- ائتلاف الأحزاب يدعو لحملة تضامن مع الفلسطينيين. ٢٢
- اعتصام في رام الله تنديداً بجريمة هدم المنازل في واد الحمص. ٢٢
- "BDS" تدعو لمقاطعة شركتي "هونداي" و"كاتربلر". ٢٣

آراء

- الفلسطينيون أصحاب أرض وحق وتاريخ والآخر عابر مهما تمادى. ٢٤

آراء عبرية مترجمة

- إقامة ١٦ بؤرة استيطانية غير شرعية منذ ٢٠١٧. ٢٥
- الشعور بالخطر: مسوغ إسرائيلي لقتل الفلسطينيين والسود!. ٢٨
- إسرائيل تهدم ١٠٠ بيت فلسطيني شرقي القدس بحجة قربها من "جدار الفصل"!. ٢٩

اخبار بالانجليزية

- **Hiding Israeli crimes past and present.** ٣١
- **Jordan denies Israeli allegations of agreement to close Bab al-Rahma prayer area in Al-Aqsa.** ٣٣

شؤون سياسية

الطراونة: ذرائع إسرائيل بتدمير المنازل باطلة

عمان – دان رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة جرائم الاحتلال الإسرائيلي، التي تمثلت مؤخرا بهدم المنازل الفلسطينية في بلدة صور باهر جنوب شرق القدس.

وأكد الطراونة في البيان الذي أصدره الاتحاد البرلماني العربي اليوم الثلاثاء بطلان كافة الحجج والذرائع التي يستند إليها الاحتلال لتسويغ أعماله الهمجية القاضية بتدمير المنازل.

ولفت الطراونة إلى مراهنة الاحتلال على الوضع العربي والإسلامي الراهن، لإشعال نار القلاقل سواء كانت طائفية، مذهبية، عرقية أو أمنية، لصرف انتباه الدول والحكومات العربية بعيدا عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني، خصوصا المتعلقة بالقدس وجوارها.

وطالب باسم الاتحاد البرلماني العربي مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات فورية، وقرارات ملزمة لكبح جماح التعنت الإسرائيلي، ووضع حد فوري لجرائم الهدم والترحيل القسري.

وناشد الطراونة باسم الاتحاد المجتمع الدولي وجميع الاتحادات البرلمانية الدولية وخاصة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية بتحمل مسؤولياتها والعمل بشكل فوري على وقف أعمال الهدم وجرائم التطهير العرقي التي تنتهك القيم الإنسانية والحضارية والتراثية لشعب عريق على ارض تباركت بوجود المسجد الأقصى وكنيسة المهد.

وأعرب عن وقوف الاتحاد البرلماني العربي ودعمه المطلق للشعب الفلسطيني من اجل ترسيخ وحدته الوطنية وتقوية جبهته الداخلية لمواجهة المخاطر المحدقة بقضيته.

الرأي ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٣

*****

أوغلو يؤكد أهمية دور الوصاية الهاشمية في حماية مقدسات القدس

عمان – نيفين عبدالهادي – أجرى وزير الخارجية وشؤون المغتربين ايمن الصفدي ووزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، امس، محادثات حول الخطوات العملية التي سيتخذها البلدان لفتح آفاق أوسع للتعاون تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني وأخيه الرئيس رجب طيب أردوغان، ومتابعة لنتائج القمة التي عقدها الزعيمان في اسطنبول أخيرا.

وأكد الصفدي وأوغلو أن المملكة وتركيا ستستمران في العمل على تعزيز علاقاتهما وتوسعة التعاون الاقتصادي وتعميق التنسيق إزاء القضايا الإقليمية.

وأشار الوزيران إلى استكمال الوزارات المعنية المحادثات لتوقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري واتفاقات أخرى في مجالات متعددة انعكاسا للحرص المشترك على تطوير العلاقات الأخوية وزيادة التعاون في مجالات حيوية ستنعكس إيجابا على البلدين.

واستعرض الصفدي وأوغلو المستجدات الإقليمية وسبل تجاوز التحديات الإقليمية بما يحقق الأمن الاستقرار.

وتقدمت القضية الفلسطينية المحادثات التي أجرياها والتي شملت أيضا الأوضاع في سوريا والعراق وليبيا والخليج العربي إضافة إلى الحرب على الإرهاب.

وأكد الوزيران الموقف المشترك بأن القضية الفلسطينية هي القضية العربية والإسلامية الأولى وأن حلها على أساس حل الدولتين الذي ينهي الاحتلال ويضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع وتحقيق السلام الشامل.

وأكد الوزيران مركزية القدس وقدسيتها في العالمين العربي والإسلامي وضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها وفِي مقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وأكد أوغلو أهمية دور الوصاية الهاشمية التي يتولاها جلالة الملك عبدالله الثاني على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية هذه المقدسات.

وثمن الصفدي الموقف التركي الواضح إزاء القدس والتنسيق الدائم مع المملكة في الجهود المشتركة لحماية المدينة المقدسة وهويتها.

وأكد الصفدي وأوغلو استمرار بذل الجهود لضمان تلبية الاحتياجات المالية لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين (الأونروا) لتمكينها من الاستمرار بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي...>.

<<... وأتفق الوزيران على استمرار التشاور والتنسيق والعمل المشترك خدمة لمصالح البلدين والقضايا الإسلامية.

الدستور ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٤

*****

مجلس الأمن يبحث مجزرة هدم المنازل بواد الحمص في القدس

نيويورك – وفا – عقد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مساء اليوم الثلاثاء، جلسة مفتوحة لمناقشة هدم السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، منازل المواطنين في واد الحمص ببلدة صور باهر جنوب شرق القدس المحتلة.

ألمانيا: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سياسي وندعم حل الدولتين

من جانبه، قال ممثل ألمانيا لدى مجلس الأمن، إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سياسي لا يحل إلا بالسياسة، مؤكدا دعم بلاده لحل الدولتين.

وأضاف أن القانون الدولي بالنسبة لألمانيا ذو أهمية وليس عديم الجدوى، وهي تؤمن بالأمم المتحدة وبمجلس أمنها وقراراته الملزمة على الصعيد الدولي، وتؤمن بقوة القانون والدولي وليس بمنطق الأقوى، مشيرا إلى أن قرار ٢٣٣٤ هو قانون ملزم وهو توافق دولي والولايات المتحدة هي التي خرجت عن التوافق الدولي.

وأكد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تؤثر على فرص حل الدولتين، معربا عن قلق بلاده العميق حول التلميح بضم الضفة الغربية، مشددا على أن ألمانيا لن تعترف بأي تغييرات على حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس.

كما أعرب ممثل ألمانيا عن القلق بسبب عمليات الهدم التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وتهجير المواطنين في القدس الشرقية، مشيرا إلى أن هذا الأمر يقوض اتفاقات أوسلو.

وأكد أن وكالة "الأونروا" ضرورية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هدمت يوم أمس الاثنين، ١١ بناية تضم أكثر من 77 شقة سكنية في واد الحمص التابعة لبلدة صور باهر في القدس المحتلة، وتقع معظمها في المناطق المصنفة "أ" التابعة للسيادة الفلسطينية بالكامل.

جنوب إفريقيا: "حريتنا ناقصة دون حرية الفلسطينيين"

وانتقد ممثل جنوب إفريقيا صمت مجلس الأمن وعدم تحركه لممارسات الاحتلال باتجاه الفلسطينيين، وقال الممارسات الإسرائيلية من استيطان وهدم ومنازل وحفريات لا يمكن السكوت عليها، وعلى المجتمع الدولي إعلاء مسؤولياته بموجب القانون الدولي.

وأكد أن بلاده تدعم حل الدولتين وفق القانون الدولي الوارد في مقررات مجلس الأمن، مشددا على مقولة الزعيم الراحل نيلسون مانديلا "حريتنا ناقصة دون حرية الفلسطينيين".

روسيا: نرفض أي إجراء أحادي من شأنه أن يحل مكان حل الدولتين أو المبادرة العربية

بدوره، قال ممثل روسيا أن بلاده مستعدة لاستقبال الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية، داعيا إلى اتخاذ تدابير باتجاه الوحدة الفلسطينية، موجها التحية إلى مصر في هذا الاتجاه.

وأكد أن أي مساعدات إلى قطاع غزة يجب أن تكون بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية الشرعية بقيادة الرئيس محمود عباس، مشددا على أن الحل القائم على القانون الدولي هو الحل الوحيد القابل للحياة.

وقال إن التوافق الدولي هو القانون الدولي، وإن الولايات المتحدة الأميركية لا تحترم هذا التوافق.

ودعا ممثل روسيا إلى عدم احتكار الجهود السياسية والدبلوماسية، مجددا رفضه لأي إجراء أحادي من شأنه أن يحل مكان حل الدولتين أو مبادرة السلام العربية.

بولندا: هدم المنازل والنقل القسري للسكان ومحاولات تغير الوضع القانوني لبعض المناطق تقوض حل الدولتين

ممثلة بولندا أكدت أن حل الدولتين ومفوضات الوضع النهائي تبقى السبيل الوحيد لتلبية الطموحات المشروعة للجانبين وإرساء سلام شامل.

ودعت إلى العودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، التي تتضمن المعايير الدولية، التي بالإمكان ان تضفي عنصرا ايجابيا نحو حل الدولتين.

وقالت إن حل الدولتين يتم تفكيكه جزءا تلو الآخر وعلى وجه التحديد من خلال توسيع المستوطنات، الذي لم يتوقف، معربة عن قلقها من أن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بات شبه مستحيل.

وجددت موقف بولندا الثابت من الاستيطان، وهو أن أي نشاط استيطاني، غير قانوني يشكل عائقا في وجه السلام.

وشددت على أن هدم الممتلكات الفلسطينية والنقل القسري للسكان ومحاولات تغير الوضع القانوني لبعض المناطق في الضفة، تقوض كلها حل الدولتين.

ودعت إسرائيل إلى التخلي عن مخططاتها لهدم الخان الأحمر شرق القدس، ووقف عمليات الهدم في واد الحمص بصور باهر جنوب شرق القدس.

الصين: على إسرائيل وقف الاستيطان وهدم المباني والعنف ضد الفلسطينيين وتنفيذ قرار ٢٣٣٤

من جانبه، قال ممثل الصين لدى مجلس الأمن الدولي إنه يجب على الأسرة الدولية أن تبقى ملتزمة بالعملية السياسية، وإن قضية فلسطين في قلب مسائل الشرق الأوسط.

وأضاف أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني هي مسؤولية الجميع، معربا عن قلق بلاده العميق من تدمير وهدم الممتلكات الفلسطينية واستمرار الأزمة في غزة.

وشدد على وجوب تنفيذ قرار ٢٣٣٤، وأن ما حصل في صور باهر بالقدس حظي باهتمام دولي وعلى إسرائيل أن تتوقف عن هدم المباني والأنشطة الاستيطانية وأعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين.

وتابع ممثل الصين أنه يجب وضع حد لكل الأفعال الأحادية الجانب التي من شأنها تثبيت المستوطنات، مؤكدا أن حل الدولتين هو السبيل للمضي قدما للوصول إلى حل الصراع، إضافة للمبادرة العربية للسلام، والقرارات الدولية ذات الصلة.

وقال إن أي مبادرة جديدة يجب أن تتفق مع هذه المعايير آنفة الذكر.

وأعرب عن بالغ القلق جراء حجز السلطات الإسرائيلية لأموال الضرائب الفلسطينية، مطالبا برفع الحصار عن قطاع غزة فورا.

وقال على الأسرة الدولية مواصلة أعمالها لتعزيز دعمها للأونروا، مبينا أن بلاده ستزيد مساهمتها للأونروا لعتبة مليون دولار.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هدمت يوم أمس الاثنين، ١١ بناية تضم أكثر من 77 شقة سكنية في واد الحمص التابعة لبلدة صور باهر في القدس المحتلة، وتقع معظمها في المناطق المصنفة "أ" التابعة للسيادة الفلسطينية بالكامل.

الحياة الجديدة ٢٠١٩/٧/٢٤

*****

الفلسطينيون سيلغون الاتفاقيات مع الاحتلال رداً على هدم المنازل بالقدس المحتلة

نادية سعد الدين – عمان – وكالات – قالت رئاسة السلطة الفلسطينية إن القيادة ستعقد خلال الأيام المقبلة سلسلة اجتماعات مهمة، رداً على عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في حي "واد الحمص" في بلدة "صور باهر" جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة.

وأضاف الناطق باسم الرئاسة، نبيل أبو ردينة، إن "القيادة ستتخذ خلال هذه الاجتماعات قرارات مصيرية بشأن العلاقة مع سلطات الاحتلال والاتفاقات الموقعة معها".

من جهته، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، عقب اجتماع طارئ للجنة، إن "القيادة الفلسطينية قررت وضع آليات لإلغاء كل الاتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي".

وأضاف إن "الحكومة قررت وبتعليمات من الرئيس محمود عباس وضع كل ما يلزم لجبر الضرر عن العائلات المتضررة في القدس، من إسكان وتعويض كامل"، مطالبا المحكمة الجنائية الدولية بفتح "تحقيق فوري في جرائم الاحتلال الإسرائيلي".

وكانت جرافات الاحتلال الإسرائيلي قد شرعت في تنفيذ عمليات هدم جماعية تستهدف ١٦ بناية سكنية تضم نحو ١٠٠ شقة سكنية في "واد الحمص"، تقع معظمها في المناطق المصنفة "أ" التابعة للسلطة الفلسطينية.

من جانبه، بعث المندوب المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، ثلاث رسائل متطابقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (دولة بيرو)، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، يطالب فيها مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته الدولية والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف جميع انتهاكاتها التي تمارسها بحق المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي

الفلسطينية، بما فيها القدس، وذلك عقب "مجزرة" الهدم في واد الحمص في بلدة صور باهر بالقدس المحتلة، والتي شرّدت عشرات المواطنين حتى الآن، بينهم أطفال.

وشدد السفير منصور على أن "جدار الضم والتوسع هو غير قانوني وغير شرعي، ومُقام على أراضي فلسطينية مصادرة، وليست منازل أولئك المواطنين، وبعضهم لاجئين، هي التي غير القانونية".

وأضاف "لقد تجاوز عدد الفلسطينيين الذين أجلوا ورحلوا من منازلهم، في الثلث الأول من العام الحالي، عدد جميع من تم تشريدهم خلال العام ٢٠١٨ بأكمله، فيما تحمّلت القدس المحتلة النصيب الأكبر من هذه الانتهاكات، وذلك بسبب أطماع الاحتلال ورغبته في إحداث التغيير الديمغرافي في المدينة".

وأشار إلى أن " سلطات الاحتلال تواصل سياسة بناء الوحدات الاستيطانية في المستوطنات غير الشرعية، على حساب هدم المنازل الفلسطينية، بالرغم من الدعوات الدولية للاحتلال لوقف انتهاكاته الصارخة، ولكنه صعّد من سياساته المتمثلة في الاستيطان وهدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي، وهي أفعال ممنهجة وانتهاكات واضحة لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ واتفاقية جنيف الرابعة، كما أنها ممارسات بلا شك ترقى لجرائم الحرب".

وأوضح منصور أن "المباني التي استهدفت بالهدم والمزمع هدمها بُنيت بتراخيص منحتها إيّاها وزارة التخطيط الفلسطينية قبل أكثر من ١٠ سنوات، كما أنه ليس لسلطات الاحتلال سيادة على منطقة "واد الحمص" وصور باهر ولا أي منطقة فلسطينية محتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس".

واعتبر أن "غياب المحاسبة وتطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة يساهم في تمادي سلطات الاحتلال وتشجيعها على الاستمرار بهذه الممارسات"، مطالباً المجتمع الدولي، لاسيما مجلس الأمن، بالتحرّك العاجل واستنكار السياسات غير القانونية التي تقوم بها سلطات الاحتلال وتحميلها مسؤولية جرائمها في الأرض الفلسطينية المحتلة وإجبارها على وقف جميع أفعالها التحريضية والعودة عن ممارساتها غير القانونية".

ودعا منصور "المجتمع الدولي إلى التمسك بالتزاماته القانونية إزاء هذا الوضع غير القانوني والخطير، وعدم التزام الصمت أمام هذه الاعتداءات على أبناء الشعب الفلسطيني".

بالسياق، أدانت السعودية قيام إسرائيل بهدم مباني للفلسطينيين، داعية المجتمع الدولي لوقف "العدوان والتصعيد الخطير" الذي رأت أنّه يستهدف "الوجود الفلسطيني".

وأعرب مجلس الوزراء السعودي في بيان عقب جلسة عقدها في منطقة "نيوم" قيد الانشاء شمال غرب المملكة عن "إدانته واستنكاره الشديدين لقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم عشرات المنازل في منطقة وادي الحمص ببلدة صور باهر".

ودعا المجتمع الدولي إلى "التدخل لوقف هذا العدوان والتصعيد الخطير الذي يستهدف الوجود الفلسطيني والتهجير القسري للمواطنين من مدينة القدس ومحاولة تغيير طابع المدينة القانوني وتركيبتها السكّانية".

من جهتها، أدانت حكومات فرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة، هدم إسرائيل لممتلكات فلسطينية في منطقة وادي الحمص، جنوب شرق القدس.

وقالت هذه الدول في بيان مشترك أمس، "يقلقنا دائما استمرار السلطات الإسرائيلية في هدم ممتلكات فلسطينية، إن هدم ممتلكات في أراض محتلة مخالف للقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن الدولي، فهذه العمليات تسبب معاناة الشعب الفلسطيني في غنى عنها، وتضر بعملية السلام". وأضافت: "في هذه الحالة تحديدا، كانت عمليات الهدم فاحشة بشكل خاص، حيث أن عددا من المنازل يقع في المنطقتين (أ) و(ب)، وهي مناطق تحت ولاية السلطة الفلسطينية تبعا لاتفاقيات أوسلو، وبالتالي تشكل انتهاكا لهذه الاتفاقيات. عمليات الهدم هذه تشكل سابقة خطيرة تقوض بشكل مباشر حل الدولتين"...>>.

الغد ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٢٦

*****

بحر: الاحتلال يرتكب جرائم حرب وتطهير عرقي ضد أهلنا في القدس

غزة – أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر الثلاثاء، أن الاحتلال يرتكب جرائم حرب ضد الإنسانية وحملة تطهير عرقي ضد أهلنا المقدسيين بغطاء دولي وأمريكي.

وقال بحر خلال اتصال هاتفي مع رئيس لجنة أهالي حي وادي الحمص حمادة حمادة إن جريمة الاحتلال بهدم منازل المقدسيين يأتي في إطار تنفيذ "صفقة القرن" بتهجير أهلنا من أماكن سكناهم، بتواطؤ دولي وأمريكي، وصمت مريب للمنظمات الأممية والحقوقية.

ولفت، وفق بيان للتشريعي وصل "صفا" إلى أن الجريمة التي تجري في مدينة القدس تتطلب موقف عربي واسلامي حاسم، ووقف كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال، والتخلي عن أوهام السلام التي يروجها الاحتلال لتجميل صورته الاجرامية أمام العالم.

كما طالب السلطة بالوقف الفوري للتنسيق الأمني مع الاحتلال، وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية للرد على جرائم الاحتلال المستمرة، والانضمام لخيار شعبنا وهو خيار المقاومة لمقاومة المحتل.

ودعا بحر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكل المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية للتدخل العاجل من أجل وقف جرائم الاحتلال بحق أهالي القدس الصامدين.

كما دعاهم للتصدي للمخطط الصهيوني العنصري الذي يستهدف طرد وترحيل المقدسيين وتفريغ القدس من أهلها وطمس طابعها وهويتها العربية والاسلامية الخالصة، مؤكدًا أن هذه المجزرة تشكل انتهاكًا سافراً للقوانين والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني.

ودعا بحر أهلنا الصامدين في القدس بمزيد من المقاومة والتصدي لعدوان الاحتلال والتجذّر في أرض الآباء والأجداد وحرق الأرض تحت أقدام الصهاينة المحتلين.

وطالب أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان إلى الانتفاض وتفجير كل أشكال المقاومة والغضب الشعبي في وجه الاحتلال.

السبيل ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٦

*****

غرينبلات: صفقة القرن في ٦٠ صفحة وسيتم نشرها قريباً

الأمم المتحدة – محمد خير دقامسة – قالت الولايات المتحدة الاميركية، امس الثلاثاء، إنه لا يمكن حل الصراع العربي الاسرائيلي على أساس توافق الآراء الدولية أو بالإشارة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي اعتبرها غير حاسمة.

وقالت الولايات المتحدة، في كلمة امام مجلس الامن القاها مستشار الرئيس الاميركي للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات ان «الرئيس ترامب لم يقرر بعد متى سنصدر الجزء السياسي من الخطة ونأمل أن نتخذ هذا القرار قريبا، مشيرا الى انها تقع في ٦٠ صحفة تقريبا.

ولمح المبعوث الاميركي الى ان الادارة الاميركية لا تعارض ان تكون للفلسطينيين عاصمة في القدس الشرقية اذا وافقت اسرائيل على ذلك من خلال مفاوضات مباشرة، ملمحا أيضا الى أن اسرائيل وافقت في السابق على الانسحاب من ٨٨% من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ لكن غرينبلات أضاف قائلا «لن ينتهي هذا الصراع على أساس «إجماع دولي» حول من هو على حق ومن هو الخطأ، ومن يجب أن يتخلى عن X ومن يجب أن يتخلى عن Y. قد يعمل الإجماع الدولي من وقت لآخر، عندما يمكنك تحقيق ذلك بالفعل إجماع دولي«.

وقال غرينبلات الذي اصبح يشارك بتكرار في اجتماعات مجلس الامن الدولي ولا سيما تلك المتعلقة بالقضية الفسطينية انه و»في حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لم يتحقق توافق دولي في الآراء. إن الذين يواصلون الدعوة إلى توافق دولي في الآراء بشأن هذا الصراع لا يفعلون شيئًا لتشجيع الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم التسويات الصعبة الضرورية للسلام«.

تابع «في الواقع ، انهم يفعلون العكس – السماح للناس بالاختباء وراء الكلمات التي لا تعني شيئًا». ومع أن الولايات المتحدة الاميركية شاركت في جميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن

بخصوص فلسطين بصفتها العضو الدائم في المجلس ذاته، الا أن المستشار غرينبلات يقصد على ما يبدو اطرافا اخرى لا يمكن من الناحية المنطقية الا ان تكون واشنطن طرفا فيها.

وقال غرينبلات ان «الإجماع الدولي في كثير من الأحيان ليس أكثر من قناع للتقاعس عن العمل»، مضيفا ان «الإجماع الدولي ليس قانونًا دوليًا» وعليه، فلن يكون قادرا على «حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني» ولو كان، فلماذا لم «يفعل ذلك منذ عقود» حسب قوله. الا ان غرينبلات لمح الى تنصل بلاده من القانون الدولي ايضا فيقول في نفس الخطاب انه «لن يتم حل هذا الصراع أيضًا بالرجوع إلى «القانون الدولي» عندما يكون هذا القانون غير حاسم. لقد سمعنا جميعاً حججاً مقنعة تدعي أن القانون الدولي يقول شيئًا ما أو نحو ذلك أو عن ذلك الجانب من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني .» وقال ان «بعض هذه الحجج مقنعة، على الأقل لبعض الجماهير. ولكن أيا منها قاطعة. لن نصل إلى الحد الذي يكون تفسير «القانون الدولي» صحيحًا بشأن هذا الصراع. لا يوجد أي قاض أو هيئة محلفين أو محكمة في العالم قد وافقت الأطراف المعنية على منح الاختصاص من أجل تقرير من تفسيراته صحيحة«.

وقال غرينبلات ان «القانون الدولي يعد فيما يتعلق بهذا الصراع موضوعًا صعبًا يمكن مناقشته ومناقشته لسنوات دون التوصل إلى نتيجة. لذلك يمكننا قضاء سنوات وسنوات في مناقشة ماهية القانون وعما إذا كان قابلاً للتنفيذ، وإطالة المعاناة المستمرة. أو يمكن أن نعترف بعدم جدوى هذا النهج.» كما لمحت الولايات المتحدة، على لسان غرينبلات الذي تحدث باسمها، انه «لن يتم حل هذا الصراع من خلال الرجوع باستمرار إلى مئات قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. إن الإشارة المستمرة إلى هذه القرارات المتفاوض عليها بشدة، والتي صيغت بصياغة غامضة، ليست أكثر من مجرد عباءة لتجنب النقاش الجاد حول الحقائق على أرض الواقع وتعقيد الصراع.» واستشهد المسؤول الاميركي بالقرار الدولي الشهير رقم ٢٤٢ والذي تم استصداره بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ويقول «إن تفسير أحد أكثر القرارات التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان – القرار ٢٤٢ – الذي نوقش بشدة خلال نصف القرن الماضي. هذا النقاش لم يقربنا من سلام دائم وشامل.» وربط غرينبلات بين القرار ٢٤٢ وحق العودة للفلسطينيين، علما ان قرار حق العودة صدر نتيجة حرب عام ١٩٤٨ وليس حرب عام ١٩٦٧ وقال ان «هذا النقاش لم يسد حتى الفجوة بين أولئك الذين فسروا القرار ٢٤٢ للمطالبة بما يسمى «حق العودة» وتعويض الفلسطينيين المشردين، وحقيقة أن العالم يغمض عينيه عن مصير العدد المتساوي تقريبا من اليهود الذين تم طردهم أو إجبارهم على الفرار من ديارهم في الدول العربية بسبب حرب ما أسماه «استقلال إسرائيل».

ومع ذلك عاد غرينبلات ليقول انه «ربما تم صياغة القرار ٢٤٢ وغيره والتصويت عليه في محاولة حقيقية لإنهاء المعاناة التي عانى منها جميع المعنيين بهذا الصراع. لكن يجب أن نعترف بأنهم

لم ينجحوا.» وشدد على انه «لن يتم إحلال سلام شامل ودائم من خلال القانون الدولي أو من خلال هذه القرارات ذات الكلمات الشديدة وغير الواضحة«.

وحول القدس المحتلة، أدعى غرينبلات انه «لا يوجد إجماع دولي حول القدس.» الا انه اردف زاعما «فلا إجماع دوليا أو تفسيرا للقانون الدولي سوف يقنع الولايات المتحدة أو إسرائيل بأن هذه المدينة التي عاش فيها اليهود وعبدوا منذ ما يقرب من ٣٠٠٠ عام وكانت عاصمة الدولة اليهودية منذ ٧٠ عامًا ، ليست – اليوم وإلى الأبد – عاصمة إسرائيل». ولم يخل الخطاب الاميركي من محاولة لابداء نوع من التوازن بشان ملف القدس فقال المبعوث الاميركي ان «القدس هي مدينة لثلاثة أديان عالمية. يجب حماية حقوق جميع الراغبين في العبادة في الأماكن المقدسة في مدينة القدس«.

وحول قضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، تبنى غرينبلات الموقف الاسرائيلي اليمني بهذا الشأن معتبرا الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ هي «متنازع» عليها يطالب بها كلا الطرفين: الفلسطيني والاسرائيلي . واعتبر غرينبلات ان تصرف اسرائيل خلال ما اسماها «احداث ١٩٦٧ كانت «بطولية للدفاع عن نفسها ضد تهديد وجودها ذاته» منتقدا المتحدثين في جلسة النقاش لهذا الواقع، ومضيفا «يفضل الكثيرون مواجهة الشرور المزعومة لما يطلقون عليه بشكل روتيني «الاحتلال غير القانوني» بدلاً من الانخراط بشكل بناء في النزاعات التي تميز الصراع اليوم. هذا ليس حوارا مثمرا». وقال ان «الخلاف حول الإقليم هو مسألة لا يمكن حلها إلا في سياق مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وأنا أركز على كيفية إعادة تلك الأطراف إلى تلك الطاولة». واعرب عن امله في «أن أحظى بدعمكم في ذلك». كون «أولئك الذين قاموا بتسليح مصطلح «الاحتلال» من أجل انتقاد إسرائيل لا يفعلون شيئًا للترويج لحل لهذا الصراع». متهما من يدافع عن القضية الفلسطينية بانهم »يقوضون بشدة فرص السلام وتحسين حياة الفلسطينيين والإسرائيليين». وحسب الرؤية الاميركية فان كل من «إسرائيل والفلسطينيين أكدوا مطالبتهم بأرض معينة. هذا نزاع لم يتم حله، ولن تتاح لنا فرصة حل هذا الصراع وتحقيق سلام شامل إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين» يقول غرينبلات، مشيرا أيضا الى «أن إسرائيل قد تنازلت بالفعل عن ٨٨ في المائة على الأقل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الحرب الدفاعية التي لم يكن أمامها خيار سوى القتال عام ١٩٦٧«.

ودعا المسؤول الاميركي «قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية إلى تنحية جانباً رفضهم لخطة لم يروها حتى الآن، ولإظهار استعدادهم للمشاركة بحسن نية في حوار هادف مع إسرائيل»، كما دعا «كل عضو من أعضاء مجلس الأمن، وكل دولة ترغب حقًا في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على التوصل إلى اتفاق سلام شامل ، لتشجيعهم على العودة إلى طاولة المفاوضات«.

واشار غرينبلات الى صفقة القرن بالقول «إن رؤية السلام التي نعتزم تقديمها لن تكون غامضة» فهي «ستوفر تفاصيل كافية حتى يتمكن الناس من رؤية الحلول الوسط الضرورية لتحقيق حل واقعي

وشامل لهذا الصراع – الصراع الذي سرق الكثير من الإمكانات من الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل.» وطالب من اعضاء مجلس الامن بعدم الحكم على خطة السلام الاميركية حتى موعد نشرها والانتهاء من قراءة «الصفحات الستين أو نحو ذلك التي توضح بالتفصيل شكل السلام» حيث «سيتطلب تحقيق هذه الرؤية تنازلات صعبة من قبل الطرفين، إذا كانوا على استعداد لتقديم مثل هذه التسويات. لكننا نعتقد أن كلا الجانبين سيكسبان أكثر بكثير مما يقدمان«.

وحول الجانب الاقتصادي لصفقة القرن الذي تم كشفها في ورشة البحرين، قال غرينبلات انه «لا يمكن تحقيق هذه الرؤية الاقتصادية إلا إذا كان هناك حل للصراع السياسي بين الطرفين. هذا ليس السلام الاقتصادي. لن يكون هناك ازدهار اقتصادي بدون حل سياسي. لكن لن ينجح أي حل سياسي بدون خطة اقتصادية متطورة«.

واختتم غرينبلات خطابه بتلخيص موقف البيت الابيض من الصراع العربي الاسرائيلي: ١- الإجماع الدولي والشرعية الدولية والحجج مجرد خيال. ٢- ان التطلعات التي يتم التعبير عنها كحقوق (فلسطينية) لن تحقق السلام ٣- لا يمكن فرض حل على الأطراف ٤- الخطوات الأحادية الجانب في المحافل الدولية لن تفعل شيئًا لحل هذا الصراع ٥- ان السبيل الوحيد للمضي قدماً هو المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. ٦- ان الانقسام العميق القائم بين الفلسطينيين أنفسهم – بين فتح وحماس مشكلة خطيرة يجب حلها لإحراز تقدم.

يذكر ان غرينبلات، الذي يستخدم مصطلح يهودا والسامرة في خطاباته المتكررة استخدم اليوم مصطلح الضفة الغربية مصاحبا لذلك الذي يستخدمه اليمين اللاسرائيلي المتطرف وقال «نعلم أن الفلسطينيين شاهدوا وعوداً كثيرة «بجنون» ولم يتم الوفاء بها. لكن الرئيس ترامب وإدارته يرغبون في جعل حياة كل من ينخرط بها أفضل. هذا يعني الفلسطينيين في غزة والقدس وما يسميه الكثيرون بالضفة الغربية – وهذا يعني الإسرائيليين في تل أبيب والقدس وما يسميه الكثيرون يهودا والسامرة.» الى ذلك، ناقش مجلس الامن في جلسته الفصلية القضية الفلسطينية والتي تحدث بها اكثر من ٤٧ خطيبا، استمع خلالها الاعضاء الى احاطة قدمتها رئيسة الشؤون السياسية بالامم المتحدة، روزماري ديكارلو شملت الكلمات الوضع على الارض برمته بما فيه المستوطنات والعنف وتدمير الممتلكات الفلسطينة والقدس الشريف والوضع الانساني والحصار على غزة.

الدستور ٢٠١٩/٧/٢٤ ص١

****

شؤون سياسية/ إدانات هدم منازل القدس

تنديد دولي وعربي بهدم إسرائيل منازل مقدسيين

وكالات – أدانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة دول ومنظمات هدم جيش الاحتلال الإسرائيلي أمس الاثنين منازل الفلسطينيين في بلدة صور باهر جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة.

وهدمت قوات الاحتلال ١٦ مبنى، تضم نحو مئة شقة سكنية في حي وادي الحمّص ببلدة صور باهر، مبررة قرارها بقرب المباني من جدار الفصل، رغم أنها تقع في مناطق تخضع إداريا للسلطة الفلسطينية.

وقال فرحان حق المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إن هدم الممتلكات الخاصة في المناطق المحتلة لا يجوز، إلا إذا اقتضته الضرورة العسكرية القصوى. وأضاف أن هذا الأمر لا ينطبق على هذه الحالة.

ونقل حق عن مسؤولين كبار في الأمم المتحدة قولهم إن عملية الهدم تتنافى مع واجبات إسرائيل كما ينص عليها القانون الدولي.

مخالفة للقانون الدولي

من جهته قال الاتحاد الأوروبي إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية وما يرافقها من إجراءات – ومنها عمليات النقل القسري والإخلاء وهدم المنازل ومصادرتها – غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وطالب الاتحاد السلطات الإسرائيلية بالوقف الفوري لعمليات الهدم المستمرة، وأكد أن استمرار السياسة الإسرائيلية يقوض بشكل خطير إمكانية أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

بدورها أدانت فرنسا عملية الهدم الإسرائيلية واعتبرتها مخالفة للقانون الدولي. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية إن بلادها تدين ما قام به الجيش الإسرائيلي، وتعتبر الهدم في أراض محتلة مخالفا للقانون الدولي.

كما نددت دولة قطر بعملية الهدم، وقالت وزارتها الخارجية إن ذلك يعتبر "تعديا على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني الشقيق، وجريمة ضد الإنسانية تعكس استخفاف الحكومة الإسرائيلية بالقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية".

وأكدت الوزارة أن "هذه الجريمة تستدعي تدخلا دوليا عاجلا لإلزام الكيان الإسرائيلي بوقف عمليات الهدم، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني".

وأدان الأردن بشدة – في بيان أصدره الناطق الرسمي باسم الخارجية الأردنية سفيان القضاة – عملية الهدم، وطالب بالوقف الفوري لهذه الممارسات "الهادفة إلى التهجير القسري للسكان".

وأكد البيان رفض المملكة الهاشمية "للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، التي تشمل بناء مستوطنات وتوسيع القائم منها ومصادرة الأراضي والهدم وطرد السكان (...) وغيرها من السياسات والإجراءات الهادفة إلى التهجير القسري للسكان". وأضاف أن "كل هذه الإجراءات تتعارض بشكل صارخ مع الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي". وطالب إسرائيل "بالوقف الفوري لهذه الممارسات التي تعمق اليأس وتزيد التوتر وتؤثر بشكل جوهري على حل الدولتين، السبيل الوحيد للسلام والاستقرار في المنطقة"

إطلاق يد المقاومة

ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية هدم سلطات الاحتلال عشرات المنازل الفلسطينية في بلدة صور باهر جنوب شرقي القدس المحتلة بأنها "جريمة حرب"، و"تطهير عرقي" تمارسه ما سمتها "حكومة الإرهاب الاستيطاني".

بدورها اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي الخطوة جريمة ووصفتها بأنها "مجزرة في حقّ الفلسطينيين". ورأت أن هذه الانتهاكات نتيجة مباشرة للخطة الأميركية في المنطقة، والتطبيع المستمر مع الاحتلال، ودعت إلى تصعيد الانتفاضة والمواجهة الشاملة.

أما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فدعت إلى إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية. وقالت إن الخطوة الإسرائيلية تستدعي ردا فلسطينيا حاسما ببرنامج وطني شامل يحفظ للقدس هيبتها وهويتها في وجه مخطط التهويد.

ومنذ فجر الاثنين، شرعت جرافات إسرائيلية في هدم عدة مبان بوقت واحد في وادي الحمص، بعد إخلاء سكانها منها. ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية (أعلى هيئة قضائية) الأحد الماضي التماسا قدمه السكان لإلزام السلطات الإسرائيلية بوقف هدم منازلهم مؤقتا.

وتدعي السلطات الإسرائيلية أن البنايات مقامة بدون ترخيص في منطقة يمنع البناء فيها، لكن السلطة الفلسطينية تؤكد أن أصحاب المنازل حصلوا على رخص بناء من الجهات المختصة (الفلسطينية) باعتبار أن منطقة البناء واقعة تحت المسؤولية المدنية الفلسطينية.

ويقع الجزء الأكبر من بلدة صور باهر ضمن حدود البلدية الإسرائيلية بالقدس، لكن جزءا كبيرا من أراضيها – بما فيها منطقة الهدم – تقع ضمن حدود الضفة الغربية وأراضيها مصنفة (أ) و(ب).

وتخضع المنطقة (أ) للسيطرة الفلسطينية الكاملة، والمنطقة (ب) للسيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية. والضفة الغربية – حسب اتفاقية أوسلو – مقسمة إلى ثلاث مناطق: (أ) و(ب) و(ج)، حيث تخضع المنطقة (ج) للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

الجزيرة ٢٠١٩/٧/٢٣

****

الخارجية التركية: هدم المنازل في القدس الشرقية عدوان يرمي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية

أنقرة – أكد وزارة الخارجية التركية، اليوم الثلاثاء، ان هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين في القدس الشرقية التي تحتلها، يعد مظهراً جديداً من مظاهر سياسات الاحتلال والعدوان التي تتبعها.

واعتبرت الخارجية التركية في بيان صحفي لها، ان مثل هذه الأعمال المدانة ترمي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس.

ودعت الى وجوب وضع حد فوري لهذه الأعمال غير الشرعية التي تلحق الضرر برؤية حل الدولتين.

وطالبت المجتمع الدولي التمسك بالوضع التاريخي والقانوني للقدس، واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

وكالة سما الإخبارية ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

موسكو تدين هدم دولة الاحتلال منازل الفلسطينيين بالقدس

موسكو – (أ.ش.أ) – أدانت وزارة الخارجية الروسية اليوم الثلاثاء، قيام إسرائيل بهدم منازل فلسطينيين في بلدة صور باهر بالقدس الشرقية.

واعتبرت الخارجية الروسية، في بيان أوردته قناة "روسيا اليوم" الإخبارية، أن ذلك الإجراء يعد انتهاكا للقانون الدولي ويقوض آفاق التسوية على أساس حل الدولتين.

وأشارت إلى أن السلطات الإسرائيلية دمرت أمس الاثنين أبنية سكنية في منطقة صور باهر بالقدس الشرقية، حيث تم هدم أكثر من عشرة منازل متعددة الطوابق، ما أدى إلى تشريد عوائل فلسطينية أصبحت دون مأوى.

وشددت على أن هذه الأفعال التي يقوم بها الجانب الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي إجراء غير شرعي من ناحية القانون الدولي، ويقوض آفاق حل الدولتين لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، داعية إسرائيل إلى مراجعة قرار الهدم والامتناع عن مثل هذه الخطوات المدمرة مستقبلا".

وكانت قوات الاحتلال لإسرائيل قد دمرت الاثنين بيوتا في قرية فلسطينية تقع قرب جدار الفصل الإسرائيلي، فيما طوق عشرات الجنود وضباط الشرطة عدة مبان في بلدة صور باهر، في ضواحي القدس الشرقية المحتلة، قبل دخول الجرافات إلى البلدة.

مصراوي ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

اعتداءات

٨٠ مستوطناً وطالباً تلمودياً يقتحمون المسجد الأقصى

رام الله – اقتحم نحو ٨٠ مستوطناً يهودياً متطرفاً بينهم ١١ طالباً من معاهد تلمودية اليوم الثلاثاء باحات المسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف بمدينة القدس المحتلة وفق ما اعلنه مدير عام دائرة الاوقاف الاسلامية العامة وشؤون المسجد الاقصى بالقدس الشيخ عزام الخطيب.

وقال الخطيب لمراسل (بترا) في رام الله ان الاقتحامات نفذت من جهة باب المغاربة برفقة و حراسة معززة ومشددة من قوات الاحتلال الاسرائيلي الخاصة المدججة بالسلاح.

ونفذ المستوطنون جولات استفزازية في المسجد وسط محاولات متكررة لأداء صلوات وطقوس تلمودية فيه.

بترا ٢٠١٩/٧/٢٤

*****

القدس: مستوطنون يعتدون على شاب في بلدة "سلوان"

أفاد مركز معلومات "وادي حلوة"، بإصابة الشاب "فؤاد الرجبي"، بعد اعتداء المستوطنين عليه، ليلة أمس الاثنين، في حي "بطن الهوى"، في بلدة "سلوان"، جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وأوضح سكان الحي، أن المستوطنين في البؤر الاستيطانية في الحي اعتدوا على السكان، بعد منعهم من الاستيلاء على قطعة أرض في الحي، بهدف تحويلها لموقف لمركباتهم.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

الاحتلال الإسرائيلي يبعد "مرابطة" مقدسية عن المسجد الأقصى ١٥ يوماً

(أ.ش.أ) – أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، المقدسية عايدة الصيداوي عن المسجد الأقصى لمدة ١٥ يوما، بتهمة توزيع حلوى على روح شهيد مقدسي.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت الصيداوي من محيط مصلى باب الرحمة بالمسجد الأقصى ليلة أول أمس، وسلمتها استدعاء للتحقيق معها أمس الاثنين.

وذكرت الصيداوي اليوم أنها توجهت لمركز اعتقال وتحقيق "القشلة" في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، بناء على أمر الاستدعاء، وبعد الانتظار خارج المركز ساعة ونصف، طلبوا منها العودة في الساعة الثانية بعد الظهر، وبعد توجهها مرة أخرى إلى مركز التحقيق سلمها المحقق قرارا يقضي بإبعادها

عن المسجد الأقصى ١٥ يوماً، بعد أن وجهت ضدها تهمة توزيع الحلوى عند مصلى باب الرحمة بالمسجد.

واعتقلت قوات الاحتلال فجر اليوم، مواطنا مقدسيا من منزله ببلدة العيسوية وسط القدس المحتلة، وحولته إلى مركز تابع لها في المدينة للتحقيق معه.

من جهة ثانية، مدد الاحتلال اعتقال شابين من سكان البلدة القديمة بمدينة القدس، ليوم الخميس القادم، علما بأن الاحتلال اعتقلهما ليلة أول من أمس.

كما مدد اعتقال ٣ أشقاء من سكان بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، ليوم غد، علما بأن الاحتلال اعتقلهم يوم /الجمعة/ الماضي من مكان عملهم في منطقة أبو غنيم جنوب القدس المحتلة.

في سياق آخر، أفاد مركز معلومات وادي حلوة بإصابة الشاب فؤاد الرجبي بعد اعتداء المستوطنين عليه ليلة أمس في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وأوضح شهود عيان من سكان الحي، أن المستوطنين في البؤر الاستيطانية في الحي اعتدوا على المواطنين بعد منعهم من الاستيلاء على قطعة أرض بالحي، بهدف تحويلها إلى موقف لمركباتهم.

الشروق ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

تقارير/ اعتداءات

الاحتلال يغتال ١٦ طفلاً فلسطينياً منذ بداية ٢٠١٩

فلسطين المحتلة – وكالات – قالت «الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين»، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي، اغتالت ١٦ طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بداية العام الجاري.

وأفادت الحركة (غير حكومية)، في بيان صحفي تلقت وكالة الأناضول نسخة منه، أمس الثلاثاء، أن من بين الشهداء ١٢ طفلا من قطاع غزة، و٤ أطفال في الضفة الغربية.

واتهم البيان، جيش الاحتلال باستخدام «القوة المفرطة، والرصاص الحي المتفجر، ضد الأطفال بهدف قتلهم أو التسبب بإعاقات دائمة لهم، مستغلين عدم مساءلتهم ومظلة الحماية التي توفرها الحكومة الإسرائيلية».

وقالت الحركة في بيانها، إن الانتهاكات الإسرائيلية أسفرت عن العديد من المآسي للأطفال، حيث أصبح بعضهم «يحلم بالمشي واللعب مجددا، وآخرون فقدوا أعينهم إثر إصابتهم برصاص الاحتلال».

وطالبت الحركة العالمية، الأمين العام للأمم المتحدة بإدراج جيش الاحتلال في تقريره السنوي حول الأطفال والصراعات المسلحة لارتكابه انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. والحركة العالمية للدفاع عن

الأطفال–فرع فلسطين، جزء من الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وتأسست في جنيف عام ١٩٧٩.

في سياق آخر، قالت منظمة إسرائيلية ناشطة بمراقبة الاستيطان، إن ٣٢ بؤرة استيطانية جديدة أقيمت في الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠١٢ غالبيتها بعد انتخاب دونالد ترامب، رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية. وأضافت «السلام الآن»، في تقرير حصلت الأناضول على نسخة منه، أمس الثلاثاء، إن «جميع هذه البؤر الاستيطانية، باستثناء واحدة، أقيمت في عمق الضفة الغربية وفي منطقة ينبغي على الأرجح أن تخليها إسرائيل في إطار اتفاق سلام نهائي» مع الفلسطينيين.

وتتكون البؤر الاستيطانية عادة من عدة منازل متنقلة «كرافانات»، يقيمها مستوطنون على التلال أو المناطق القريبة من المستوطنات القائمة بهدف توسيعها مستقبلا. وأوضحت «السلام الآن»، أن ٢١ من البؤر الاستيطانية تستولي على مساحات شاسعة من أراضي الرعي والزراعة، ويعمل مستوطنوها على إزالة الرعاة والمزارعين الفلسطينيين من المناطق المجاورة.

وأضافت: «في محيط بعض البؤر الاستيطانية الجديدة هناك زيادة في العنف والهجمات ضد الفلسطينيين». ولفتت أنه «يتم إنشاء البؤر الاستيطانية بطريقة منظمة بمشاركة سلطات الاستيطان المحلية، ومنظمة اماناه (التي تشجع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية) وشعبة الاستيطان«.

واستنادا إلى تقديرات فلسطينية وإسرائيلية، فإن هناك أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية كان من المتوجب على الحكومة الإسرائيلية أن تزيلها بحسب خطة خارطة الطريق الدولية. وكشفت حركة «السلام الآن»، عن أن الحكومة الإسرائيلية تعمل على تشريع البؤر الاستيطانية الحالية بأثر رجعي، مشيرةً أنه تم حتى الآن تقنين ١٥ بؤرة كمستوطنات مستقلة أو «أحياء» في المستوطنات القائمة، وهناك ٣٥ بؤرة إضافيًة على الأقل تخضع لعملية التصديق.

وأشارت المنظمة، إلى أن «حكومة (رئيس الوزراء بنيامين) نتنياهو، أقامت عشرات البؤر الاستيطانية الجديدة بهدوء، دون أي نقاش عام، من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي ومنع حل الدولتين«.

وأضافت: «عندما تعلن الحكومة والكنيست أنهم سيفعلون أي شيء لإضفاء الشرعية على أي بناء غير مصرح به من قبل المستوطنين وحتى سرقة الأراضي الخاصة، يرى المستوطنون هذا حافزًا لبناء المزيد من المواقع الاستيطانية». وتابعت: «لقد أصبحت طريقة البؤرة الاستيطانية هذه تكتيكا في عملية ضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع، وهي تقودنا إلى دولة واحدة غير ديمقراطية دائمة«...>>.

<<... من جهته، قال المجلس النرويجي للاجئين أن عملية هدم قوات الاحتلال لعشرة مبانٍ في حي صور باهر بالقدس الشرقية يمثل سابقة خطيرة وخرقاً خطيراً للقانون الإنساني، حيث يبلغ عدد الشقق التي تم هدمها ٧٠ شقة.

وقالت كيت أوروك، المدير القطري للمجلس النرويجي للاجئين في فلسطين «إن الحجج الأمنية التي تطرحها إسرائيل لتبرير عمليات الهدم تشكل سابقة خطيرة وتترك الآلاف من الفلسطينيين في خطر كبير» وتضيف السيدة أوروك «يجب على المجتمع الدولي وقف إرتكاب مثل هذه الإنتهاكات الجسيمة لقانون الإنساني الدولي«...>>.

<<... وشن جيش الاحتلال فجر أمس الثلاثاء، حملة دهم وتفتيش بمناطق مختلفة بالضفة الغربية المحتلة، تخللها اعتقال ٩ شبان، فيما واصلت شرطة الاحتلال التضييق على المقدسيين واعتقالهم من ساحات الأقصى.

في موضوع آخر، أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أمس الثلاثاء، بأن حالة من التوتر والاضطراب تسود سجن «ريمون» في الفترة الأخيرة، وذلك عقب قيام إدارة المعتقل بتركيب أجهزة تشويش جديدة بين الأقسام، عدا عن مماطلتها بتركيب أجهزة تلفونات عمومية للسماح للأسرى بالتواصل مع ذويهم.

وبينت الهيئة، في بيان أصدرته، أن أسرى المعتقل أقدموا يوم الجمعة الماضي على اتخاذ خطوات تصعيدية احتجاجاً على سياسة الاستهتار واللامبالاة من قبل إدارة المعتقل، تمثلت بإغلاق الأقسام ورفض الخروج لأداء صلاة الجمعة في ساحة الفورة، وارجاع وجبات الطعام.ولفتت الهيئة إلى أن ما تم تركيبه بالأقسام هو قواعد للأجهزة التلفونية وليس الأجهزة بشكل فعلي، وهو ما يخالف بنود الاتفاق الذي توصل إليه الأسرى سابقاً مع إدارة مصلحة السجون. وحذرت من انفجار الأوضاع في السجون في ظل استمرار سلطات الاحتلال بالتضييق على الأسرى على مختلف الأصعدة واهمال أبسط مطالبهم وحقوقهم، وطالبت بضرورة التدخل للعمل على إزالة أجهزة التشويش ذات الآثار الخطرة على صحة الأسرى.

الدستور ٢٠١٩/٧/٢٤ ص١

*****

فعاليات

افتتاح ندوة «القدس» ضمن مهرجان جرش في المركز الثقافي الملكي.. اليوم

عمان – ياسر العبادي – ضمن الفعاليات الثقافية لمهرجان جرش للثقافة والفنون لـ ٢٠١٩، تنظم رابطة الكتاب ندوة في المركز الثقافي الملكي بعمان، بعنوان «القدس»، وذلك صباح اليوم، وستتضمن الندوة جلستين، وتستهل بعرض الفيلم الوثائقي «المرابطون» الذي يتحدث عن القدس، وكتب نصه الكاتب مخلد بركات وأخرجه رائد عربيات وإنتاج التلفزيون الأردني، وكان حصل على الجائزة الذهبية لمهرجان اتحاد الإذاعات والتلفزة العربية في تونس عام ٢٠١٦.

ويشارك في جلستها الأولى، التي سيديرها الدكتور عزت جرادات رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، سيادة المطران عطا الله حنا بورقة بعنوان «رسالة القدس وفلسطين للرأي العام، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا بالقدس فضيلة الشيخ الدكتور عكرمة صبري بورقة بعنوان «مقاومة المرابطين لمخططات الاحتلال»، وأمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس عبد الله كنعان بورقة تحمل عنوان «الدور الأردني في حماية المقدسات«.

فيما سيشارك في الجلسة الثانية التي سيديرها الدكتور ربحي حلوم كل من المؤرخ الدكتور علي محافظة في ورقة بعنوان «القدس إلى أين»، والباحث نواف الزرو بورقة «القدس من هرتزل حتى ترامب»، والباحث الدكتور وليد عبد الحي بورقة «آفاق ومستقبل المدينة المقدسة»، والباحث الدكتور عبد الله العبادي بورقة «الإعمار الهاشمي والوصاية على المقدسات«.

الدستور ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٣٠

*****

ائتلاف الأحزاب يدعو لحملة تضامن مع الفلسطينيين

عمان – دعا الائتلاف الوطني للأحزاب السياسية الأمتين العربية والإسلامية الى إطلاق حملة تضامن واسعة مع الشعب الفلسطيني الخاضع تحت براثن الاحتلال جراء ما يتعرض له من جرائم إرهابية ممنهجة بحق الأرض والإنسان في حملة صهيونية مسعورة بهدم عشرات الوحدات السكنية في منطقة صور باهر، والاعتداء على عشرات المواطنين الفلسطينيين.

وشدد الائتلاف، في بيان له أمس الثلاثاء، على ان السكوت على جرائم الاحتلال الصهيوني في صور باهر وتهديدات الكيان الغاصب بعدوان جديد على قطاع غزة يعد بمثابة الشراكة في الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. وطالب الائتلاف الأمتين العربية والإسلامية أن يوجهوا بوصلتهم غرباً وأن تتحمل مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذي يتعرض لإرهاب دولة محتلة لا تراعي مواثيق دولية أو بشرية وإنسانية.

الرأي ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٣

*****

اعتصام في رام الله تنديدا بجريمة هدم المنازل في واد الحمص

رام الله – وفا – اعتصم عشرات المواطنين، مساء اليوم الثلاثاء، في مدينة رام الله تنديدا بجريمة هدم المنازل التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في واد الحمص بالقدس المحتلة أمس.

وقال أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" ماجد الفتياني، "هذه رسالة لأهلنا المرابطين الصامدين في القدس المحتلة، أن شعبنا بكل أطيافه يقف مع القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين،

ومع أهلها المرابطين في باحات المسجد الأقصى وخارج أسواره دفاعا عن الأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها".

وتابع: "هي رسالة أيضا لهؤلاء الذين شردهم الاحتلال وأصبحوا في العراء حين دمر مبانيهم السكنية بمجموع ما يقارب مئة شقة، رغم أنها لا تخضع لإدارته ولسلطته، في تحدٍ لكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية، في ظل شراكة أميركية وصمت دولي على ما جرى ويجري في القدس".

وأضاف الفتياني: "نقول لهم كما قال الرئيس محمود عباس والقيادة، لن تُتركوا وحدكم وسيلتف شعبنا بجموعه خلف القدس وأهلها لتقديم ما يمكن تقديمه، لدعم صمودكم ليس بالشعارات والبيانات، بل بدعم حقيقي كما قرر الرئيس محمود عباس جبر الضرر عن كل المتضررين."

بدوره، قال عضو المجلس المركزي الفلسطيني الأب عبد الله يوليو "إن هذا التضامن هو أقل ما يمكن أن نفعله ونقدمه لأبناء شعبنا في القدس المحتلة، في ظل هذه الحملة الشرسة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتهجير أبناء شعبنا".

وتابع: "يجب علينا أن نكون في الميدان دائما وصوت من لا صوت له، وعلينا رجال الدين أن نكون صوت الوجدان والضمير في الليلة الظلماء".

من جهته، اعتبر أمين سر المكتب الحركي لنقابة الطب المخبري أنس الديك أن ما تتعرض له مدينة القدس من تطهير عرقي يستوجب وقفة عربية وإسلامية ودولية لوقف هذه الجرائم المتكررة والمستمرة، التي كان آخرها مجزرة المباني في واد الحمص.

وأضاف الديك أن قرار سيادة الرئيس محمود عباس جبر ضرر المتضررين يؤكد أن القدس وأهلها على رأس أولويات القيادة، وأن الرهان على حرف البوصلة عن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وهم وسراب مهما تعاظمت المؤامرات.

الحياة الجديدة ٢٠١٩/٧/٢٤

*****

"BDS" تدعو لمقاطعة شركتي"هيونداي" و"كاتربلر"

القدس – دعت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل "BDS" لمقاطعة شركتي "هيونداي" و"كاتربلر" للصناعات الثقيلة بسبب تورّطهما في الجرائم الإسرائيلية والتطهير العرقي الممنهج والمستمرّ بحق شعبنا الفلسطيني.

وقالت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة ندعو شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات، والشعوب العربية (وخصوصاً في منطقة الخليج العربي)، وأصحاب الضمائر الحية حول العالم، إلى مقاطعة منتجات شركتي "هيونداي" و"كاتربلر "للصناعات الثقيلة، حتى إنهاء تورّطهما في الجرائم الإسرائيلية المستمرّة بحق شعبنا الفلسطيني منذ أكثر من ٧١ عاماً، لا سيّما في القدس والنقب.

وجددت الحركة دعوتها هذه في ضوء كشف استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمعدّات "هيونداي" و"كاتربلر" الثقيلة في هدم عشرات المنازل والشقق السكنية في حيّ صور باهر في # القدس هذا الصباح، وتشريد المئات من المقدسيّين، في أكبر عملية هدمٍ شهدتها القدس المحتلّة منذ سنوات.

وطالبت المنظمة بتصعّيد حملات المقاطعة ضدّ "هيونداي" و"كاتربلر"، مطالبة أصحاب الضمائر الحية بمقاطعة الشركتين، وكما دعت المؤسسات وصناديق الاستثمار والكنائس العالمية إلى سحب استثماراتها من الشركتين، والمجالس المحلية إلى إقصائهما من العطاءات.

وكالة معا الإخبارية ٢٠١٩/٧/٢٢

*****

آراء

الفلسطينيون أصحاب أرض وحق وتاريخ والآخر عابر مهما تمادى

رأي الدستور

مرة أخرى تبرهن حكومة الاحتلال أنها رائدة التطرف، ممارسة إرهاب الدولة في محاولة لتصدير أزماتها الداخلية، حيث تتكشف يومياً وتتعرى أمام العالم في ضربها لكل المعاهدات والمواثيق ورفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وميلها المستمر للعنف، مقوّضة بكل ذلك كل دعوات السلام والحوار.

آخر صور إرهاب دولة الاحتلال ما قامت به من هدم لعشرات الوحدات السكنية العائدة لمواطنين فلسطينيين في منطقة صور باهر بالقدس الشرقية، لتضيف ذلك إلى مسلسل الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، وسط صمت العالم، وبقائه رهين الضغط الخجول على كيانٍ لا يحترم مواثيق ولا يذعن لقرارات.

إننا في الأردن نؤكد رفضنا للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والتي تشمل بناء المستوطنات وتوسيع القائم منها، وسياسات مصادرة الأراضي والهدم وطرد السكان، وإنشاء الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات، وغيرها من السياسات والإجراءات الهادفة للتهجير القسري للسكان. وعلى النحو الذي أكدته وزارة الخارجية فإن هذه الإجراءات تتعارض بشكل صارخ مع الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين، والقوانين الدولية. وعلى دولة الاحتلال أن تتوقف فوراً عن هذه الممارسات التي تعمل على تعميق اليأس وزيادة التوتر، وتؤثر بشكل جوهري على مساعي حل الدولتين.

على دولة الاحتلال التي تمادت في طغيانها أن تدرك بأن أصحاب الحق ثابتون، ولن تزيدهم تلك الممارسات إلا صموداً ونضالاً وتمسكاً بأرضهم، فهم أصحاب الأرض والحق والتاريخ، والبقية عابرون، مهما حاولوا ومهما مارسوا من تطرف وإرهاب وقتل وتشريد.

إن على كل قوى العالم ومؤسساته ومنظماته ذات الصلة، تحمل مسؤولياتها واتخاذ إجراءات فورية، وقرارات ملزمة لكبح جماح تعنت الاحتلال، ووضع حد فوري لجرائم الهدم والترحيل القسري، فهذا الصمت عارٌ على الإنسانية بأجمعها.

الدستور ٢٠١٩/٧/٢٤ ص١٧

*****

آراء عبرية مترجمة

اقامة ١٦ بؤرة استيطانية غير شرعية منذ ٢٠١٧

هآرتس/ يوتم بيرغر

في الضفة الغربية ينتشر نوعان من البؤر الاستيطانية غير الشرعية: الأولى هامشية جدا وتعيش فيها مجموعات سكانية ليس لها قوة سياسية أو اقتصادية حقيقية. قوات الأمن تصل إلى التلال التي يعيشون فيها بين فترة واخرى، ورؤساء السلطات المحلية في المناطق ايضا، الذين بشكل عام يطالبون بالمزيد من البناء، سعداء على الاغلب من اخلائهم.

إضافة إلى هذه المجموعة التي يتم تدمير بيوتها بشكل دائم، توجد مجموعة اخرى محظية ولا يمسها أحد. هي تقيم بؤر استيطانية ثابتة ولها علاقات أكثر. خلف وراءها تقف المجالس الاقليمية بصورة مباشرة، وأخرى يدعمونها بصمت. منذ العام ٢٠١٧ – حسب تقرير "السلام الآن" الذي نشر أمس، تم اقامة على الاقل ١٦ بؤرة استيطانية جديدة كهذه في ارجاء الضفة. "هآرتس" زارتها جميعها: من منطقة مجلس جنوب الخليل وحتى السامرة، في غور الاردن، في متيه بنيامين وغوش عصيون.

البؤر الاستيطانية الجديدة متنوعة في طبيعتها، عدد منها زراعية والاخرى تستخدم بالاساس للسكن. ولكنها لا تشمل اقتصاد ذاتي. ورغم أنها جميعها اقيمت على اراضي دولة إلا أنها غير شرعية بطريقة اقامتها. وبذلك هي تختلف عن عدد من البؤر الاستيطانية الاصغر، التي يتم اخلاؤها ولا تحرص على البناء على اراض كهذه.

الـ ١٦ بؤرة استيطانية الجديدة تحظى بحماية السلطات، في عدد منها السلطات تعمل بصورة جلية. الإدارة المدنية بصعوبة تتطرق اليها – عندما يتم تطبيق القانون يكون ذلك بصورة محددة جدا.

البناء على اراضي الدولة بدون مخطط بناء للبلدية، وبدون تراخيص ومصادقات، هو خرق للقانون وسيطرة على الأصول. لجزء من مباني هذه البؤر الاستيطانية تم اصدار أوامر هدم – ولكن عمليا ما زالت قائمة على حالها.

مع ذلك، البناء غير الشرعي على اراضي الدولة تتم شرعنته بأثر رجعي، ومن هنا ينبع التشديد. "السلام الآن" تضع خريطة لـ ١٦ بؤرة استيطانية الجديدة، وكتبت أنه منذ العام ٢٠١٢ اقيمت بالاجمال ٣١ بؤرة استيطانية غير قانونية من النوع الذي يدور الحديث عنه.

في زيارات "هآرتس" تبين أن الاغلبية الساحقة للبؤر الاستيطانية هي مزارع زراعية من انواع مختلفة، يربون فيها بالاساس الاغنام. هكذا كانت الحال مثلا في البؤرة الاستيطانية المسماة "مزرعة شبتاي" في جنوب جبل الخليل، في حين أنه في المزرعة المسماة "مشعول همعيان" قرب مقبرة عيلي في وسط الضفة تحدث شابان بأنهما يعملان في الزراعة ويتجولان بين التلال المختلفة في الضفة – والآن تمركزا في هذه التلة.

ايضا مزرعة نمت قرب نغوهوت التي تقع في جنوب الضفة كان لها مظهر زراعي، لكن هنا يبدو أن من يشغل البؤرة له علاقات وطيدة بشكل خاص مع سلطات تطبيق القانون. بعد الزيارة في المكان اقام الجيش الاسرائيلي فجأة حواجز بغرض منع المراسلين الذين وصلوا إلى المكان خوفا من أن يكونوا يجمعون "معلومات استخبارية" عن المنطقة.

السلطات المحلية تشارك بشكل مباشر على الاقل في عدد من البؤر الجديدة: أحد الامثلة على ذلك هي البؤرة التي اقيمت في المعسكر المتروك "محنيه غادي" في غور الأردن. موضوع السيطرة على الموقع العسكري تم نشره في الصحيفة في تشرين الأول الماضي. النيابة العامة قالت أمام المحكمة العليا في الالتماس بشأن استمرار وجود البؤرة الاستيطانية أنها لا تعرف من الذي استولى على المكان، لكن فحص بسيط في صفحة الفيس بوك للبؤرة الاستيطانية أظهر أن من بين زائريها كان رئيس الكيرن كييمت داني عطار، ورئيس المجلس الاقليمي غور الأردن دافيد الحييني ورجال شرطة يعملون في المنطقة.

البؤرة الاستيطانية تعمل كنوع من المدرسة العسكرية التمهيدية التي حسب اقوالها، تعمل مع شباب في حالة خطر. في صفحة الفيس بوك لهذه المدرسة العسكرية التمهيدية نشرت صور للطلاب وهم يلعبون بسلاح الجنود الذين زاروا البؤرة.

الشرطة العسكرية فحصت الموضوع وهآرتس علمت أنه مؤخرا قررت الشرطة العسكرية اغلاق التحقيق وعلاج القضية "على صعيد الانضباط".

مثال آخر على التدخل المباشر للسلطات المحلية في اقامة بؤرة استيطانية هو جفعات عيتام، وهي البؤرة القريبة من افرات، والمجلس الاقليمي هناك ساهم مباشرة في تجديد الاستيطان في المكان. البؤرة اقيمت بعد وقت قصير من العملية في مفترق غوش عصيون التي قتل فيها آري بولد في أيلول ٢٠١٨.

المجلس أخذ على عاتقه المسؤولية بصورة رسمية عن اقامة البؤرة، التي بنيت بيوتها بدون تراخيص وخلافا للقانون، وادعى المجلس أنه اعطيت تصاريح لاقامة مزرعة في المكان. في الادارة المدنية تطرقوا للموضوع وقالوا إنه لا توجد نية لاخلائها والبناء هناك يتوقع أن يكون قانوني.

مزارع اخرى ظهرت للعين زراعية، شوهدت من جنوب البؤرة الاستيطانية حفات جلعاد في اراضي المجلس الاقليمي شومرون في منطقة نابلس. في البؤرة الاستيطانية التي اقيمت قرب سوسيا في جنوب الضفة الغربية وفي البؤرة الاستيطانية التي اقيمت استمرارا لسلسلة البؤر الاستيطانية التابعة لتقوع والمسماة "تقوع هـ".

في بؤرة استيطانية في منطقة غوش تلمونيم التي تقع في وسط الضفة تم تشكيل هيئة الاستقبال من مجموعة كبيرة من الشباب الذين كانوا مشغولين بقيادة التراكتورات القديمة في أعلى التلة وبجر خردة قديمة وضعوها على جانبي شارع الوصول الى المكان. بؤر استيطانية مشابهة اقيمت منذ كانون الثاني ٢٠١٨ في شمال الغور، في المكان المسمى حفوت بنتايم، وفي منطقة بني كيدم وبني حيفر وكيدا وغيرها.

"السلوك ذو الوجهين لحكومة اسرائيل في كل ما يتعلق بالبؤر الاستيطانية غير القانونية يتواصل بكل القوة"، قال شبتاي بيندت، رئيس طاقم متابعة المستوطنات في حركة "السلام الآن" كاتبة التقرير الجديد. واضاف "رغم الحديث عن تسوية مكانة البؤر الاستيطانية القديمة لخلق مظهر شكلي لتطبيق القانون في المناطق، تواصل بموازاة ذلك وبدون تشويش القيام بكامل القوة، المزيد والمزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية في عمق الضفة الغربية. سلطات تطبيق القانون تتجاهل وتشرعن بالفعل هذه الآفة، وكل ذلك خلافا للقانون، بدون مصادقة الحكومة كما يقتضي الأمر وبدون نقاش عام في الموضوع".

وحسب اقواله "الحكومة تواصل التمكين من الشغب بهدف واضح هو منع أي احتمالية للتوصل الى اتفاق مستقبلي، من خلال التطلع الى الفرض على الجمهور الإسرائيلي حلم مسيحاني معظم الجمهور يعارضه.

اليوم استدعت شرطة اقليم شاي (يهودا والسامرة) للتحقيق مع ثلاثة نشطاء من حركة "السلام الآن" في منطقة غوش شيلو، كما يبدو بسبب تجمع محظور. عمليا، وحسب اقوال رجال الحركة، كان في المكان عدد اقل من عشرة أشخاص الذين لم يتظاهروا على الاطلاق.

النشطاء علقوا لافتات كتب عليها "بؤرة استيطانية غير قانونية" قرب اللافتات التي تحمل أسماء بؤر استيطانية غير قانونية في غوش شيلو. وقد تم استدعاؤهم الى مركز الشرطة وبعد بضع ساعات ابلغوهم، بدون التحقيق معهم، بعدم وجود نية لفتح تحقيق جنائي ضدهم، رغم أنهم حسب اقوال الشرطة ارتكبوا مخالفة التجمع المحظور.

المادة ١٥١ من قانون العقوبات تنص على أن "اذا تجمع ثلاثة أشخاص من اجل ارتكاب مخالفة أو لهدف مشترك، حتى لو كان مشروع، وتصرفوا بصورة تعطي اساس معقول للخوف من أن يقوموا بعمل يخرق السلام أو بمجرد التجمع هم يثيرون أشخاصا آخرين من اجل خرق السلام العام، فان هذا يعتبر تجمع محظور". تطبيق هذه المادة في هذا السياق يبدو ضئيل جدا، وبشكل عام لا يطبق على تجمعات واسعة اكثر.

من الادارة المدنية جاء ردا على ذلك بأن معظم البؤر الاستيطانية معروفة لجهات تطبيق القانون وأن "غير المعروفة سيتم فحصها".

وورد أنه "في عدد من البؤر الاستيطانية المذكورة أعلاه تم اعطاء اوامر لتطبيق القانون، وتم تطبيق القانون بصورة متكررة في المكان. ونشير الى أن تطبيق القانون على مبان غير قانونية يتم طبقا للاعتبارات العملياتية والخاضعة لسياسة المستوى السياسي".

الغد ٢٠١٩/٧/٢٤ ص٢٧

*****

"الشعور بالخطر": مسوغ إسرائيلي لقتل الفلسطينيين والسود!

بقلم: كوبي نيف (هآرتس ٢٠١٩/٧/٢٢)

هيا نضع هذا فوراً على الطاولة – سولومون تيكا أطلق عليه النار وقتل لأنه شخص أسود. ولو أنه كان أبيض أو أي لون آخر، وحتى لو كان فعل كل الأشياء التي قالتها الشرطة عنه – تناول الحشيش، ثمل، شتم، اختطف هاتفاً من طفل، ورشق الحجارة على رجال الشرطة – لما كان أحد من رجال الشرطة قد أطلق النار عليه وقتله.

ومن أجل فهم ذلك، يجب ألا ننتظر نتائج أي تحقيق. كل ما يجب أن يكون هو قطرة من الاستقامة، حفنة صغيرة من العقل السليم، والقليل جداً من فهم الواقع، وبالأساس الحقائق الثابتة والواضحة. رجاء أيها القراء الأعزاء، سأقدم لكم تحدياً: أعطوني حادثة واحدة، فقط واحدة، في العشرين سنة الأخيرة، قام فيها شرطي أو جندي إسرائيلي بإطلاق النار وقتل شخصاً غير عربي أو غير أسود.

لا يوجد، حسب ذاكرتي، أي حادثة كهذه، لا مستوطن، ولا حريدي، ولا أشكنازي، ولا شرقي، ولا حتى واحد. لا ثمل ولا قاطع شوارع ولا سارق هواتف، وحتى لا يوجد أي شخص رشق الحجارة على الشرطة أو الجنود. لا يوجد أحد مطلقاً. في العشرين سنة الأخيرة، كل الذين أطلق عليهم النار أصيبوا أو قتلوا على أيدي رجال الشرطة أو جنود الجيش، كانوا من العرب بالمئات، أو من السود بالعشرات، ولم يكن أي شخص أبيض أو شرقي.

إذاً، ما الذي تقولونه؟ ماذا يعني ذلك؟ إنه في العشرين سنة الأخيرة، كل الحشاشين وقاطعي الشوارع وسارقي الهواتف والسكارى والمغتصبين والقتلة وراشقي الحجارة جميعهم من العرب والسود. ولا

يوجد أي مستوطن ثمل؟ ولا أي روسي قام بالسرقة؟ ولا أي مغربي رشق حجراً؟ ولم يكن أي حريدي قام بعملية اغتصاب؟ ولم يقم أي أشكنازي بالقتل؟ هذا غير منطقي، أليس هذا صحيحاً؟

إذاً، لمَ هذا الأمر؟ الإجابة على ذلك تكمن في جملة قصيرة تظهر دائماً في العنوان الفرعي في كل تقرير عن حادثة إطلاق نار وقتل فلسطيني أو إثيوبي، والذي يقول إن الشرطي أو الجندي الذي أطلق النار وقتل "شعر بالخطر على حياته". ولكن ماذا يعني "شعر بالخطر على حياته"؟ فهذا ليس شيئاً موضوعياً. هذا شعور شخصي تماماً، فلنفترض أنك وصديقك تقفان في المكان نفسه، وقام أطفال برشق الحجارة عليكما، يمكن أن يشعر صديقك بالخطر على حياته ويهرب من المكان، في حين أنك تعتقد أن الأمر يتعلق بلعب أطفال وتضحك. أليس الأمر كذلك؟

لا يعد الشعور بالخطر على الحياة أمراً شخصياً فحسب، بل هو أيضاً أمر ذو سياق سياسي – اجتماعي تماماً. مثلاً، كل يهودي إسرائيلي – سواء كان مواطناً أو معلماً أو جندياً أو شرطياً أو سائق أو قاضياً– ولم يرضع حتى الموت من الدعاية الصهيونية، السيادية والعنصرية، سيشعر دائماً بصورة طبيعية بـ"خطر أكثر على الحياة" عندما يثمل شباب من العرب أو السود، أو يرشقون عليه حجارة، أكثر من قيام شباب يهود بفعل الشيء نفسه ضده. ولأن الأمر هكذا، فنحن جميعاً تم تعليمنا وتوجيهنا.

لذلك، يسارع رجال الشرطة وجنود الجيش في المواقف نفسها، التي يجدون فيها أنفسهم، إلى إطلاق النار والقتل بسهولة على عرب وسود أكثر من يهود بيض. لأنه عندما يقوم العرب أو السود برشق الحجارة فإن الشرطة وجنود الجيش يشعرون بالخطر على حياتهم. في حين عندما يقوم يهود أبيض برشق الحجارة أو اغتصاب طفلة، فإن الجنود ورجال الشرطة والمراسلين والقضاة "يفهمون أن هذا بالإجمال مجرد نكتة"، أليس كذلك؟

القدس العربي ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

إسرائيل تهدم ١٠٠ بيت فلسطيني شرقي القدس بحجة قربها من "جدار الفصل"!

بقلم: عميره هاس وجاكي خوري (هآرتس ٢٠١٩/٧/٢٢)

مئات رجال الشرطة وحرس الحدود والجنود بدأوا، صباح اليوم، بهدم مبان في حي وادي الحمص شرقي القدس. وورد من حرس الحدود أن ١٣ مبنى معداً للهدم. نشطاء إسرائيليون ودوليون أبلغوا بأن القوات انتشرت في المكان ساعات الفجر، وقامت بإخلاء عائلة تسكن في أحد المباني، وكذلك النشطاء المعارضين للهدم.

وزارة الدفاع أمرت بهدم نحو ٧٠ شقة في الحي الذي يقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، بذريعة أن المباني قريبة جداً من جدار الفصل، وبذلك تشكل خطراً أمنياً. مبنيان من بين الـ١٣ مأهولان ويعيش فيهما ١٧ شخصاً. أمس، رفض قضاة المحكمة العليا طلباً لتأجيل موعد الهدم.

"هناك عائلات وضعت كل ما لديها كي يكون لها بيت، وكل شيء دمر أمام أعينهم في جريمة بشعة تقوم بها إسرائيل"، قال للصحيفة حمادة العضو في لجنة وادي الحمص.

حوالي ساعتين قبل عملية الهدم، رفعت القوات صناديق كثيرة بمساعدة رافعة إلى مبنى قيد البناء مكون من ثمانية طوابق وغير مأهول. وشوهد الجنود وهم يوزعون محتويات الصناديق في الطوابق المختلفة. هكذا كتب النشطاء الذين افترضوا أن الأمر يتعلق بعبوات ناسفة. بعد ذلك، قام الجنود بإخلاء الأثاث والسيارات التي تقف قرب البيوت.

حي وادي الحمص يقع في مدخل قرية صور باهر بجنوب شرقي القدس. وخلافاً لباقي أجزاء القرية، يقع هذا الحي خارج حدود بلدية القدس، في أراضي الضفة الغربية. معظم الحي يعتبر منطقة "أ"، أي تحت إدارة ومسؤولية أمنية للسلطة الفلسطينية. ولكن في أعقاب التماس قدمه السكان في السابق، تم تغيير مسار جدار الفصل بحيث لا يمر وسط القرية. نتيجة لذلك، يوجد الحي في الطرف الإسرائيلي للجدار، لكن من ناحية قانونية يعدّ جزءاً من الضفة وتحت مسؤولية السلطة الفلسطينية. حسب أقوال سكان صور باهر، وادي الحمص هو منطقة التوسع الوحيدة التي بقيت للقرية، التي حشرت بين الأحياء الإسرائيلية وجدار الفصل. وفي السنوات الأخيرة، بنيت في القرية مبان كثيرة بمصادقة مكاتب التخطيط في السلطة الفلسطينية، التي تم شغلها في معظمها من قبل الأزواج الشابة وعائلات في القرية.

ولكن قبل سبع سنوات تقريباً، أصدر قائد المنطقة الوسطى أمراً يمنع بناء البيوت على بعد ٢٥٠ متراً عن جدار الفصل. وحسب أقوال السكان، فهذا أمر لم ينشر ولم يعرفوا عنه شيئاً. وأصلاً، فإن الصلاحية التخطيطية لأراضي القرية هي – أساساً – بأيدي السلطة الفلسطينية. قبل سنتين أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر هدم لـ١٣ مبنى جديداً تخالف التوجيه الموجود في الأمر.

"باسم الحرب الديمغرافية ضد سكان شرقي القدس، تقوم حكومة إسرائيل بمنع المصادقة على المخطط الهيكلي الذي يمكّن سكان شرقي القدس من البناء القانوني في حدود بلدية المدينة"، قال أفيف تترسكي، الباحث في جمعية "عير عاميم". "السكان الذين لم يرغبوا في البناء بدون ترخيص وجدوا حلاً إبداعياً، وحصلوا من السلطة الفلسطينية على تراخيص بناء في مناطق أ و ب، حيث لا توجد لإسرائيل أي صلاحية في شؤون التخطيط والبناء. إن إصرار إسرائيل على منع هذا الحل، هو عمل قاس جداً"، أضاف تترسكي.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/٧/٢٣

*****

اخبار بالانجليزية

Hiding Israeli crimes past and present

Hasan Abu Nimah

The latest revelations from US envoy Jason Greenblatt provide further evidence of the ingredients of the US plan for resolving the Palestinian-Israeli conflict - the so-called “deal of the century” - totally in accordance with Israel's demands.

In a recent interview with PBS, Greenblatt absolved Israel of any responsibility for the current situation.

"Israel is actually more the victim than the party that's responsible," he said. "From the moment of its formation, they [Israelis] were attacked multiple times. They continue to be attacked with terrorism."

Greenblatt also said that the "word settlements" is "pejorative", preferring alternative terms for the "Jewish communities" built in violation of international law on occupied Palestinian territory, such as "neighbourhoods and cities".

He also rejected the term "occupied" to describe the West Bank, saying: "I would argue that the land is disputed."

"Calling it occupied territory does not help resolve the conflict," he added.

Greenblatt's positions are perfectly in line with what's been happening since Trump took office more than two years ago.

So far, Israel has been granted Jerusalem as its united eternal capital by a US presidential decree.

Another recent decree granted the Syria's occupied Golan Heights to Israel.

The US has also been pushing to defund and eventually abolish UNRWA, in the hope that terminating its mandate will close the file on Palestinian refugees' right of return by coercing host countries to permanently absorb them.

And then David Friedman, the US ambassador to Israel, informed The New York Times that "under certain circumstances, I think Israel has the right to retain some, but unlikely all, of the West Bank".

That was not exactly a surprise as Israeli leaders have for years been calling for annexation of all or parts of the occupied Palestinian West Bank.

In 2004, US president George W. Bush handed Israel a letter recognising its right to claim that territorial and demographic changes it created on the ground be taken into consideration in any peace settlement.

Annexation, or decisive steps towards it, may happen by the time the current Israeli election campaign is over, or actually any time.

While the various phases of the US "peace" deal were being implemented - even though no one has agreed to them - no notice was ever made of the provisions of international law and UN resolutions by which every US measure is illegal.

But Greenblatt has a way around that: reinterpreting international law to suit the purpose.

He explained: "International law, UN resolutions and internationally recognised parameters are not always clear cut. They are interpreted differently in good faith by different parties and they do not provide an executable solution to this conflict."

He added that to resolve the conflict, people have to stop "pretending that settlements, or what I like to call neighbourhoods and cities, are the reason for the lack of peace".

I find it difficult to understand how playing with terminology can annul established records of history and clear legal positions that correctly identify Israel as the aggressor, the occupier, the oppressor and the permanent obstructionist of any attempt at resolving the conflict in accordance with legality and justice.

But while Greenblatt, Jared Kushner and the rest of the Trump "peace" team are busy rewriting the present, Israel is once again rewriting and erasing history.

On July 5, Israel's Haaretz newspaper published an important exposé of how Israel is systematically hiding archival evidence and documentation of its atrocities during the 1948 Nakba, including mass murder of civilians, rape, destruction of property and wholesale ethnic cleansing.

In this must-read article — "Burying the Nakba: How Israel Systematically Hides Evidence of 1948 Expulsion of Arabs" — Haaretz reveals that a special unit of Israeli intelligence, Malmab, has been going around secretly removing archives that document these crimes.

I was a young child in Palestine at the time, in a village southwest of Jerusalem. We were terrified by the stories brought to us from the inhabitants of the neighbouring villages who managed to escape Jewish forces massacres, including from the village of Deir Yassin which is only an hour's walk from my village.

Well-armed and trained Zionist militias attacked defenceless Arab villages at night. They destroyed and killed randomly with the avowed purpose of forcing people to flee. We finally did when the frontline got closer. No amount of burying can conceal that dark history.

And no amount of wordplay by Greenblatt can hide the present reality of Israeli occupation, apartheid and ongoing massacres.

Jordan Times Jul 23,2019

* * * * *

Jordan denies Israeli allegations of agreement to close Bab al-Rahma prayer area in Al-Aqsa

AMMAN - Jordan has denied claims by Israeli media about an agreement between Israel and Jordan to close Bab al-Rahma prayer area at Jerusalem's Al-Aqsa Mosque for six months.

Israel Channel 12 quoted an Israeli source as saying that the crisis with Jordan over Bab al-Rahma was on the way to a solution, and that there was a plan to avoid a deterioration of relations with Jordan.

The Jordanian news agency, Petra, quoted an official source denying as not true the Israeli press allegations regarding Bab al-Rahma.

"There is no basis to these allegations," said the source. "Jordan's firm position is that Bab al-Rahma is an integral part of Al-Aqsa Mosque, and anything that applies to Al-Aqsa Mosque applies to it as well. We reject any attempt to change the historical and legal statues in the holy places."

He stressed that the door to Bab al-Rahma building must be restored and returned to what it was on before it was closed by the Israeli authorities in March 2003, stressing the need to respect the Islamic Waqf department's exclusive authority in the management of all the affairs of Al-Aqsa Mosque.

According to the Israeli channel, the agreement was reached between Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu and security officials.

It said that a meeting was held last Sunday during which an agreement was reached to avoid differences with Jordan over Al-Aqsa Mosque and Bab al-Rahma.

Under the plan, it was decided to close Bab al-Rahma building for a period of six months, during which extensive restoration work will take place as requested by Jordan after which Israel will agree to reopen it.

WAFA July 23, 2019

*****